الحوار الوطني.. المخاض العسير!!

بليغ الحطابي

< بنهاية شهر يونيو الجاري تكون لجنة الاتصال الرئاسية المكلفة بقرار رئيس الجمهورية للتواصل مع الأحزاب والتكتلات والجماعات السياسية والشبابية والجماهيرية داخل وخارج اليمن- قد انتهت مهمتها في أخذ الموافقة النهائية لاستعدادها المشاركة في الحوار الوطني الشامل المرتقب..

وقطعت اللجنة شوطاً كبيراً في لم شمل الفرقاء وأطراف الصراع السياسي بيد أن آثار هذا الصراع والخلاف والاختلاف داخل تلك الكيانات وبالذات التي انتجتها الساحات وصلت إلى حد الاشتباكات ورفض مساعي اللجنة الوزارية المكلفة بالحوار مع شباب الساحات.. الأمر الذي يعرقل استكمال مهام اللجنة الرئاسية التي تنتظر الممثلين للتكتلات والتجمعات الشبابية في كافة الميادين والساحات خاصة في ظل اتهامات لعناصر حزب الإصلاح بالسعي لتفريخ عدد من الكيانات والتكتلات الشبابية في عدد من الساحات وإنشاء اخرى وهمية في محاولة احتيالية للسيطرة على الحوار واللجان التحضيرية.. فضلاً عن استنساخ بعض الكيانات واشتراطاتها التعجيزية، وتراجع بعضها عن موافقاتها.

حصيلة اللقاءات

عقدت لجان التواصل الرئاسية الأيام الماضية عدة لقاءات سياسية وشبابية ونسوية داخلياً وخارجياً في محاولة لتقريب وجهات النظر حول أهمية الحوار كوسيلة ومبدأ يؤمن به الجميع ويجتمعون حول طاولته لحل ومعالجة التحديات الماثلة أمام اليمن ومستقبله..

الى جانب لقاءات موسعة بسفراء الدول الراعية للتسوية السياسية.. ونجحت اللجنة في إقناع الحوثيين والحراك السلمي الجنوبي وعدد من الكيانات والتكتلات الداخلية الى جانب بعض القيادات الجنوبية في الخارج بالمشاركة في الحوار الوطني دون أية شروط مسبقة كما أكد الدكتور عبدالكريم الارياني رئيس اللجنة.. والذي بيّن الارياني أهمية عدم وجود أية شروط مسبقة للحوار وهو ما سينعكس ايجاباً على إنجاح الحوار وبدرجة عالية.. منتقداً من يضع شروطاً لدخوله الحوار.

وفيما لم يتبقَ سوى خمسة أيام على انتهاء عمل اللجنة الرئاسية للتواصل مع المتحاورين تواجه فرق اللجنة الـ(٧) عدة معوقات وتحديات تحول دون إنجاز مهمتها وأخذ موافقة الجميع في الموعد المحدد الذي ينتهي ٣٠ يونيو الجاري.. وهو ما سيؤخر عملية تشكيل اللجنة التحضيرية التي ستنتخب من مجموع الكيانات والكتل والاحزاب التي ستشارك في الحوار، وسيناط بها مهمة التحضير والتجهيز لمؤتمر حوار يعده سياسيون الأول من نوعه في اليمن كما يعولون عليه كثيراً في الوصول بالبلاد الى بر الامان والخروج من أجواء الصراعات التي تهدد بحدوث انتكاسة بعدم قبول بعض الاطراف للغة العقل والحوار من أجل اليمن والترفع عن المصالح الذاتية، ويبدو أن تحذير السياسيين والمراقبين ينطلق من حالة الهيمنة الاخوانية السافرة باتجاه الاستحواذ على عدد من الكيانات الشبابية وإقصاء الآخرين بعد أن سيطرت على الساحات وهمشت فعل وفاعلية شركائها السياسيين في تكتل اللقاء المشترك الذين يظهرون: «كالأطرش في الزفة».. غير أن هذا المنطق والاسلوب والنزعة الاستعلائية لدى حزب الاصلاح ومتطرفيه بأشكالهم قابلها رفض شباب الساحات .. الذين أكد عدد منهم أن قيادات إصلاحية تحاول تجاهل شباب فاعلين لا يروقون لهم كأشخاص أو كفكر، كما يحاولون وبدعم من ماكنتهم الاعلامية - حسب قول بعض الشباب على صفحاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي - افتعال بعض الممارسات «الحمقاء» المفضوحة وإلصاقها بالمؤتمر.. كما حدث في اجتماع المركز الثقافي وغيره من اللقاءات مع الشباب..

تصعيد سافر

< وتتفق معالم الإصلاح المفضوحة للسيطرة على الحوار الوطني الشامل مع حالة التصعيد السياسي سواءً عبر استمرار خطباء «الاصلاح» في تهييج الساحات وشحن أجواء التوافق التي تنعكس سلباً على الحوار الوطني والإعداد والتحضير له.. حيث لاتزال عناصر ومليشيات الاصلاح في الساحات تصعد من خطابها عبر حملات إعلامية تعلن رفض الحوار الوطني بحجة عدم استكمال تحقيق أهداف ثورتهم المزعومة التي يعتبرونها مرجعية للحوار على عكس ما تعمل من أجله لجنة الاتصال والتواصل الرئاسية.. وهو ما اعتبره مراقبون عدم إدراك الإصلاح أو من يجاريهم وينجر معهم لحساسية المرحلة والظرف الصعب الذي يمر به الوطن، والتعقيدات المستمرة والمستفزة من قبل هؤلاء وعناصرهم بالمحافظات والمتمثلة بإشاعة الفوضى والاضطرابات في المحافظات والمدن.

واعتبر سياسيون أن التعقيدات الممنهجة التي تقف اليوم أمام مسيرة الحوار وتعرقل الوفاق والتسوية السياسية تبدوأكثر وضوحاً، حيث وتهدف الى خلق بيئة غير مواتية لتنفيذ ما تبقى من المبادرة الخليجية والقرارات الدولية، إذ لايزال البعض يتعمد تعميم الانفلات الامني مثال المواجهات المستمرة بين الاصلاحيين وأتباع الحوثي في صعدة والجوف وحجة ..

وخلق أجواء وأوضاع أخرى متباينة ومتناقضة مع المواقف السياسية التي تبديها هذه الاطراف.. وأكد محللون أن ارتفاع سقف التباينات الراهنة في مواقف وتوجهات النخب السياسية في الساحة اليمنية قد يصعب من المهام المستقبلية امام الحوار الوطني ولجان التواصل والتنسيق لأطرافه وبالذات الرئاسية التي باتت تواجه حالات فشل مستمرة للجنة الوزارية المكلفة بالتواصل مع الشباب والتي تديرها وزيرة حقوق الانسان حورية مشهور التي تحاول فرض رؤية طرف على الآخر وتنتهج ذات السياسة التي يتبعها حزب الإصلاح في الإقصاء والتهميش وهو ما أدى إلى ارتفاع حالة التذمر في أوساط الحركات الشبابية والتهديد بالبقاء في الساحات ما لم يتم اختيار وتكليف لجنة أخرى جديدة..

طريق صعب..

ويرى البعض بأن الطريق أمام لجنة الاتصال الرئاسية غير سالك وصعب مع حدة التباينات والتناقضات الداخلية فيما بين التكتلات والاحزاب والرؤى المطروحة «كاشتراطات أمام عربة الحوار التي يراد بها الانطلاق للوصول باليمن الى بر الامان..

سكان الأحياء المتضررة بصنعاء يطالبون مجدداً رحيل المشترك من شوارعهم

أدى سكان الأحياء المتضررة من مخيمات اعتصام مليشيات أحزاب المشترك بالعاصمة صنعاء صلاة الجمعة بالشارع الرئيسي في حي الزراعة تنديدا بالحصار الجائر عليهم وانتهاك حقوقهم المعيشية والاقتصادية والإنسانية واستمرار احتلال شوارعهم وحيهم السكني والتجاري.

واستنكروا استمرار إرهاب أطفالهم ومضايقة نسائهم واختطاف شبابهم وحرمانهم من وسائل المواصلات والحصول على أبسط الخدمات.. مؤكدين أن واقعهم لم يعد يحتمل مزيدا من الصراعات والنزاعات، مناشدين الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية التدخل لرفع الضرر عنهم.

موضحين أنهم محاصرون في حاراتهم من قبل مليشيات المشترك نتيجة حرمانهم من مصادر الرزق وافتقادهم لمقومات الحياة الطبيعية.

وأشتكى السكان المتضررون من مخيم المشترك احتياجهم لأخصائيين اجتماعيين للكشف على العديد منهم وخاصة في أوساط الأطفال وكبار السن، مشيرين كذلك إلى زيادة جرائم السرقة في مناطقهم السكنية.

وناشدوا الضمير الوطني والعربي والدولي والمنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات إلى التضامن معهم انتصاراً لقضية الإنسان وحقوقه المهدورة.

وتعهد سكان الأحياء المتضررون من مليشيات احزاب المشترك المعتصمين أنهم سيواصلون فعالياتهم السلمية حتى نيل حقوقهم المكفولة شرعاً ودستوراً، مطالبين بالرفع الفوري للخيام وإخلاء المدارس والجامعات من المليشيات المسلحة وبما يمكنهم من ممارسة حياتهم بشكل طبيعي أسوة بالآخرين.

مئات الآلاف في وقفة احتجاجية بميدان السبعين يطالبون بتقديم مرتكبي جرائم الإرهاب إلى العدالة

نفذ مئات الالاف من المواطنين عصر الجمعة والعديد من المنظمات المدنية وقفة احتجاجية في ميدان السبعين للمطالبة بسرعة تقديم مرتكبي الجرائم الارهابية في مسجد دار الرئاسة وجمعة ١٨ مارس ومذبحة ميدان السبعين إلى العدالة.

وعبر المشاركون عن رفضهم للأعمال الارهابية التي يتعرض لها أبناء شعبنا والتي تستهدف رموز البلاد والجيش والأمن، مطالبين بتشكيل لجنة تحقيق دولية تمهيداً لإحالة القتلة للمثول امام المحكمة الجنائية الدولية لينالوا اقصى العقوبات وذلك لعجز القضاء الوطني عن القيام بواجبه في ضبط المنفذين والمخططين والممولين لتلك الاعمال الارهابية.

وطالب أهالي واسر الشهداء حكومة الوفاق الوطني التصدى للإرهاب وتجفيف بؤره.. وسرعة احالة المجرمين الى العدالة لينالوا جزاء ما اقترفته اياديهم الآثمة.

وحمّل المواطنون في وقفتهم الاحتجاجية وزيري الدفاع والداخلية مسئولية اعاقة اجراءات العدالة لعدم كشفهم عن حقائق الجريمة الارهابية، التي استهدفت كوكبة من منتسبي الأمن المركزي والنجدة والكلية العسكرية في ميدان السبعين للرأي العام.. وكذلك الكشف عن نتائج التحقيقات حول بقية الجرائم الإرهابية.